****

أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي وانكفاؤه في اليمن حتى القرن الرابع الهجري (دراسة مقارنه)

د. محمد منصور علي بلعيد•

المقدمة:

يعد المذهب المالكي من أهم المذاهب الفقهية التي عرفها المسلمين عبر تاريخهم الإسلامي العريق، والباحث في مضانه بحاجة للغوص عميقاً في العديد من أمهات المصادر التاريخية، لتتبع مساره وانتشاره في مختلف الأقطار الإسلامية، وفي هذه الدراسة حدد الباحث الإطار الزمني لموضوع بحثه المعنون بـ: "أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي وانكفاؤه في اليمن حتى القرن الرابع الهجري–دراسة مقارنة"، وقد تطلب الأمر أن يستخدم الباحث في دراسته هذه المنهج الوصفي التحليلي المقارن للبحث في أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب، وتراجعه في اليمن، ولتحقيق الهدف المنشود قسم الباحث موضوعه إلى ثلاثة مباحث رئيسة وخاتمه، واشتمل المبحث الأول على تمهيد تحدث فيه الباحث عن نشأة المذاهب، وإلى من ينسب المذهب المالكي، والإطار الجغرافي للمغرب ،وتناول المبحث الثاني مدى انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي (افريقية، الأندلس، المغربين الأوسط والأقصى)، ثم في اليمن، وأهم المراكز العلمية للمذهب في اليمن، وخصص المبحث الثالث لدراسة أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب وتجذره، الأسباب التي أدت إلى تراجعه وانكفاؤه في اليمن خلال مدة الدراسة.

واختتم الباحث بحثه بخاتمة لخص من خلالها أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث، وقائمة بأهم المصادر والمراجع المستخدمة .

• – استاذ التاريخ والحضارة الإسلامية المساعد – كلية التربية زنجبار– جامعة عدن.

المبحث الأول

أ- تمهيد: تميز القرن الأول الهجري وصدر من القرن الثاني بعدم الالتزام بمذهب محدد وهو مالم يكن معهودا خلال هذه الحقبة[1]، أما الفترة اللاحقة التي شهدت اندماج عصر التابعين بتلاميذهم أنتج مرحلة أطلق عليها عصر نشؤ المذاهب الفقهية[2]، حيث انقسمت بلاد الإسلام فقهياً إلى مدرستين بسبب الاختلاف في الاجتهاد، وتفسير النصوص، بالإضافة إلى توسع رقعة الدولة العربية الإسلامية، ففي العراق، والبصرة، والكوفة، وبغداد نشأت مدرسة الرأي التي تبنت أراء أبو حنيفة النعمان (ت 150هـ) وقابلها في الشام وكذا المدينة مدرسة الحديث ففي الشام كان الإمام الأوزاعي (ت 157هـ) وسفيان في مكة (ت 161هـ)[3]، والإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة (ت 179هـ) في المدينة الذي كان الأكثر اعتماداً على النصوص وأضاف إليها ما تعارف عليه أهل المدينة في استدلالاته الفقهية[4].

وتعد هذه المرحلة هي المحدد لتطور علم الفقه وانتشار المذاهب الفقيهة لاحقا[5]، وفيها تأثرت بلاد المغرب الإسلامي وبلاد اليمن مما شهدته بلاد الإسلام في الجزيرة، والشام، ومصر، والعراق، وهو ما أنعكس لاحقا على نشؤ وتطور المذاهب الفقهية في الأقليمين.

ب-المذهب المالكي: ينسب المذهب المالكي إلى الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر – واسمه نافع- بن عمرو بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث – وهو ذو أصبح –

(1) الإسلام والحضارة العربية، محمد كرد علي كرد، لجنة التأليف والترجمة والنشر،القاهرة، ج2 ، ص 6.

(2) تاريخ المذاهب الإسلامية،محمد أبو زهرة،دار الفكر العربي،القاهرة، ج2، ص 41 .

(3) تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين،تر:محمود فهمي حجازي ،المملكة العربية السعودية،1403هـ/1983م، ج2، ص 223 .

(4) تاريخ التشريع الإسلامي، محمد بك الخضري،دار الكتب العلمية ،بيروت،ط9،1390هـ/1970م، ص 140 – 141 .

(5) الحياة العلمية في اليمن خلال القرنين الخامس والسادس،عبدالرحمن المختار،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة صنعاء،2004م،ص259.

بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعه[1]، وهو بذلك يرجع في النسب إلى قبيلة الأصابح من حمير، تلك القبيلة اليمنية المعروفة[2] والإمام مالك يمني النسب من أبيه وأمه التي تنسب هي الأخرى إلى قبيلة الأزد اليمنية[3] واسمها العالية بنت شريك بنت عبد الرحمن بن شريك الأزدية[4]، وبذلك نرى أن الإمام تعود جذوره التاريخية إلى اليمن..وهو ما يدعوا للتساؤل لماذا لم يتبنى أهل اليمن مذهبة ولم يكن لعامل النسب الأثر في التخيير المذهبي؟

جـ- المقصود بالمغرب الإسلامي: يمكن تحديد الإطار جغرافي للمغرب الإسلامي بأنها تلك البلاد الواقعة في مغرب الدولة العربية الإسلامية خلال القرون الهجرية الأربعة الأولى وتحديداً الواقعة إلى الغرب من مصر (شمال افريقية) التي تشمل ليبيا وتونس والمغرب الأقصى والأندلس[5]، لهذا الإقليم خصوصية تاريخية وحضارية حتى الوقت الراهن.

(1) ترتيب المدارك القاضي عياض، ج1، ص104-108،الديباج المذهب، ابن فرحون، ج1، ص82، أوجز المسالك إلى موطأ مالك، محمد زكريا الكاندهلوي المدني، ج1، ص73-74، تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، مج1، ج3، ص129.

(2) الأصابح: قبيلة كبيرة وهي اليوم تتفرع إلى أربع قبائل في مناطق مختلفة وأشهرها الصبيحة ومنازلها من باب المندب غربا إلى قرب يافع شرقا (الإكليل، الحسن بن يعقوب الهمداني، مج: محمد بن علي الأكوع، مطبعة السنة المحمدية – القاهرة 1386م،1966، ج2، ص143.

(3) الأزد: تنسب إلى مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن قحطان ستوطن بعضها مأرب وتهامة، وتنقسم إلى قبائل غسان وعك ورحل بعضها من اليمن إلى الشام بعد تهدم سد مأرب (جمهرة أنساب العرب، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، راجعه وأشرف الناشر محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت، 1998م، ص330.

(4) ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج1، ص104-108، الديباج المذهب، ابن فرحون، ج1، ص82، شجرة النور، ص52.

(5) المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، نجم الدين الهنتاتي، دار تبر الزمان، تونس، 2004م، ص7، المذهب المالكي، الغرياني، ص95.

المبحث الثاني: انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي واليمن

1-انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي:

أ-(افريقية): المدينة المنورة بالنسبة للمذهب المالكي هي الموطن الذي نشأ فيه في عصر مؤسسه الإمام مالك بن أنس وتلاميذه، ومنها انتشر في الآفاق منذ عهد الإمام مالك شرقاً وغرباً وجنوباً وشمالاً، وبذلك شكلت بلاد الحجاز (مكة المدينة) خلال القرن الثاني الهجري مركزاً علمياً لانتشار المذهب المالكي، ومنها انتشر جنوباً فوصل إلى ال يمن مع بواكير تلاميذ مالك من أهل اليمن، وكذلك انتشر غرباً إلى مصر والمغرب الإسلامي حيث كان الأكثر قوةً وحيويةً.

يعد القرن الثاني الهجري قرن انتشار المذهب المالكي كونه عاش فيه الإمام مالك جلَ عمره، وكانت مصر أول الأقاليم خارج جزيرة العرب التي شهدت انتشار المذهب المالكي في حياة مؤسسه من خلال عثمان بن الحكم الجذامي (ت163هـ) وعبد الرحمن بن خالد الجمحي (ت163هـ)، فهما من أوائل من قدم بمسائل مالك إلى مصر[1] وبذلك تأست مدرسة مصر المالكية خلال النصف الثاني من القرن الثاني وبرز من أقطابها عبد الرحمن بن القاسم (ت191هـ) وأشهب بن عبد العزيز (ت203هـ)، وعبد الله بن عبد الحكم[2].

وكان للمدرسة المالكية في مصر إسهاماً كبيراً في انتشار المذهب المالكي إلى المغرب الإسلامي كونها البوابة الرئيسية لأفريقية، فمنها انتشر الإسلام في أصقاع المغرب الإسلامي وكذلك عبرها انتشر المذهب المالكي هو الآخر بتأثير هذه المدرسة التي اتخذت قاعدة في الطريق إلى المدينة، تزود منها الطلاب المغاربة والحجاج في رحلاتهم إلى المدينة.

كما كان لعامل الرحلة في طلب العلم بالنسبة الطلاب المغرب الإسلامي الذين خرجوا بأعداد كبيرة نحو المشرف (المدينة المنورة) موطن الإمام مالك الأثر الأبرز في انتشار المذهب المالكي في بلادهم، وقد ركزت مصادر طبقات المالكية على هذا العامل الذي هيأ كبار طلبة المغرب

(1) ترتيب المدارك، ج3، ص54-55، الديباج المذهب، ابن فرحون، ج1، ص187.

(2) ترتيب المدارك، ج3، ص363-368، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في المغرب الإسلامي،عمر الجيدي، الدار البيضاء، منشورات عكاظ، 1987،ص19.

خلال القرن الثاني على كبار أئمة المشرق وأبرزهم الإمام مالك[1] وقد كان لهذين العاملين الأثر الأبرز في تسرب المذهب المالكي إلى بلاد المغرب الإسلامي، ولكن قبل دخول المذهب المالكي لبلاد الغرب كانت قد سبقه إليها مذاهب فقهية أخرى منها مذهب الإمام الثوري والأوزاعي ومذهب أبي حنيفة ،حيث نص القاضي عياض[2] على ذلك بقوله:" أما أفريقية وما وراءها من المغرب فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين" وفي هذه المرحلة عرف مذهب الأوزاعي الثوري نوعاً من الانتشار في افريقية والأندلس إلا إنهما سارعا بالاختفاء لفسح المجال لمذهبين أكثر صلابةً هما: الحنفي، والمالكي. فمذهب الثوري مهد للمذهب الحنفي والأوزاعي مهد للمالكي وخصوصا في الأندلس منذ القرن الثاني[3]،وخلال هذه الفترة دخل المذهبان: الحنفي،والمالكي في مرحلة من التعايش في عصر عبد الله بن فروخ (ت185هـ) وعبد الله بن غانم (ت190هـ) وهو ما يصعب التفريق بينهما ضمن الحنفية أم المالكية[4]، إلا أن جل المهتمين بتاريخ المذهب المالكي يؤكدون ظهوره في بلاد المغرب خلال النصف الثاني من القرن الثاني[5]، ففي هذه المرحلة عاد عدد من طلاب العلم من تلاميذ الإمام مالك واسهموا في نشر مذهبه، وفي طليعتهم علي بن زياد الطرابلسي، والبهلول بن راشد (ت 183هـ)، وعبد الله بن فروخ، وعبد الله بن غانم، وأسد بن الفرات (ت231هـ)، وقد أشارت كتب الطبقات إلى أكثر من ثلاثين من تلاميذ الإمام مالك من أفريقية[6] .

(1) المذهب المالكي بالغرب الإسلامي،ص 19، مباحث في تاريخ المذهب المالكي، عمر الجيدي، ص15.

(2) ترتيب المدارك، ج1ص15، تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تح: محمد الطالبي، تونس، 1968، ص99.

(3) المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، الهنتاتي، ص20.

(4) المرجع السابق، ص20.

(5) المرجع نفسه، ص27.

(6) المرجع نفسه، ص37.

ويعد علي بن زياد الطرابلسي أول من أدخل المذهب المالكي وفسر قوله في وقت لم يكن هذا المذهب معروفا في المغرب[1]، ويحدد بعضهم دخوله المغرب في منتصف القرن الثاني حوالي 150هـ[2]، إلا أن مرحلة التأسيس والظهور والغلبة للمذهب المالكي ترجع إلى أواخر القرن الثاني وتحديداً على يد أبي سعيد عبد السلام بن سعيد حبيب المعروف بـ(سحنون) تلميذ علي بن زياد، وبذلك يكون مذهب الإمام مالك انتشر وسيطر في المغرب وهو مازال على قيد الحياة[3].

وبهذا نجد أن بدايات ظهور المذهب المالكي في المغرب الإسلامي تم في عهد مؤسسة وبجهود وذاتية التلاميذ مالك ولم تتدخل في ذلك أي جهة سياسية بشكل مباشر.

ب–الأندلس: أما عن انتشار المذهب المالكي في الأندلس فهو الآخر يختلف باختلاف روايات المصادر وتعددها ويرجع ذلك إلى كثرة تلاميذ الإمام مالك من أهل الأندلس اللذين بلغ عددهم في المرحلة الأولى اثنا عشر رجلاً أشهرهم الغازي بن قيس وزياد بن عبد الرحمن شبطون[4]، ويعد المذهب المالكي دخيلاً على الأندلس؛ لأنها عرفت في بادئ الأمر مذهب الأوزاعي منذ فتحها في أواخر القرن الأول الهجري وبقي الأمر كذلك إلى أن عاد تلاميذ الإمام مالك من رحلاتهم العلمية في المشرق إلى الأندلس فأحدثوا نقله نوعية في الأندلس شملت إدخال المذهب المالكي وإحلاله مكان مذهب الأوزاعي وفي ذلك يقول القاضي عياض[5]:" وأما أهل الأندلس فكان رأيها منذ فتحت على رأي الأوزاعي إلى أن رحل إلى مالك زياد بن عبدالرحمن، وقرعوس بن العباس، والغازي بن قيس، ومن بعدهم فجاءوا بعلمه"، وتختلف مصادر تاريخ الأندلس إلى من يرجع الفضل في دخول المذهب المالكي إليها ولكن يتضح من السياق التاريخي أن الغازي

(1) رياض النفوس في طبقات علماء القيروان، وافريقية،أبو بكر المالكي، تح: حسين مؤنس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951، ج1، ص234، تراجم أغلبية، القاضي عياض، ص22، الجواهر الإكليلية ، ص3، ص34.

(2) المدارس الإسلامية في أفريقية، ابن حمده، تونس 1986م، ص139.

(3) مالك حياته وعصره آراؤه الفقهية، محمد أبو زهرة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ط2، د.ت، ص18، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، الجيدي ، ص26، ص29، ص41.

(4) المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، ص37.

(5) ترتيب المدارك، ج1، ص15.

بن قيس أول من أدخل المذهب إلى الأندلس في عهد عبد الرحمن الداخل قال ابن فرحون[1] " وهو أول من أدخل موطأ مالك وقراءه نافع إلى الأندلس" وأكد ذلك ابن الفرضي[2] بقوله:"وفي أيام عبد الرحمن بن هشام بن معاوية دخل الغازي بن قيس الأندلس بالموطأ عن الإمام مالك بن أنس"، بينما ترى مصادر أخرى أنه دخل في عهد الحكم بن هشام بن عبد الرحمن ثالث أمراء بني أمية في الأندلس وتحديداً إلى زياد بن عبد الرحمن بن شبطون، قال الحميدي[3]:" وهو أول من أدخل الأندلس فقه مالك بن أنس وكانوا قبل ذلك على مذهب الأوزاعي" ومن خلال تضارب الروايات يتضح لنا أن دخول المذهب المالكي كان في القرن الثاني في عهد عبد الرحمن الداخل إذ يمثل المرحلة الأولية مرحلة التأسيس التي تلتها مرحلة انتشار علم مالك ورأيه بقرطبة والأندلس جميعا وتحت رأي الدولة الأموية وموافقتها[4] إذ أن الأمير هشام بن عبد الرحمن 171-180هـ أخذ الناس بالتزامهم مذهب مالك في القضاء والفتيا؛ وذلك في عشرة السبعين ومائة من الهجرة في حياة مالك[5] .

وتعد مرحلة يحيى بن يحيى الليثي المرحلة الأخيرة في تدعيم مركز المذهب المالكي في الأندلس فقد كانت علاقته قوية بالدولة الأموية فأعطي حق تعيين القضاة في الأندلس، وبذلك انتشر المذهب في أواخر القرن الثاني[6].

جـ-المغربين الأقصى والأوسط: أما عن انتشار المذهب المالكي في المغربين الأقصى والأوسط فالأخير تأثر بالمغرب الأقصى وأفريقية، فيما كان تأثير مدرسة الفقه المالكي في الأندلس على انتشار المذهب المالكي في المغرب الأقصى قوياً، ولا ينسى في ذلك أثر الرحلة والعامل السياسي بالنسبة للمغرب الأقصى الذي تعايشت فيه وعلى مدى القرون الهجرية الأول ثلاثة

(1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس، ص40.
(2) تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي، تح: إبراهيم الأبياري، القاهرة،ط 2، 1989، ج 2،ص578.
(3) جذوة المقتبس، أبو عبد الله محمد، تصحيح، محمد بن تاديت الطنجي، القاهرة، د.ت، ج1، ص338.
(4) نفح الطيب، أحمد المقري، تح: إحسان عباس، بيروت، 1388هـ/1968م، ج3، ص230.
(5) ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج1، ص55.
(6) المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، ص127.

مذاهب هي (المالكي والشيعي والخارجي) [1]، ولا شك أن دخول المذهب المالكي للمغرب الأقصى كان عن طريق الرحلة في طلب العلم، وترى عدد من الدراسات أنه تسرب إلى المغرب الأقصى في عهد الأدارسة بتأثير من الأندلس[2] وهناك إشارات إلى أن الفقيه جبرالله بن القاسم هو من أدخل علم مالك إلى فاس[3] وكان الموطأ أول كتاب من كتب الحديث يدخل المغرب الأقصى أدخله القاضي عامر بن محمد بن سعيد القيسي[4]، ويبدو أن تأخر انتشار المذهب المالكي في المغرب الأقصى والأوسط كان مرده إلى كثرة الصراعات السياسية في المنطقة بين الخوارج، والشيعة، والأدارسة. ولكن منذ أن تمكن الأدارسة من توطيد نفوذهم في المنطقة تمكن الاتجاه السني المالكي من الانتشار؛ لأن إدريس كان من أتباع مذهب مالك، إذ يؤكد الكتاني[5]:" وعلى مذهبه كان إدريس وجمع العلماء من أهل المغرب الأقصى سبب تقليد إدريس لمالك وتحصيل كتابه الموطأ وحفظه له" ويتضح من ذلك أن أسباباً سياسية ربما هي التي دفعت إدريس إلى إصدار أوامره لولاته وقضائه بنشر كتاب الموطأ وإقراءه[6] ويرى الجيدي[7] أن تبني الأدارسة للمذهب المالكي نتيجة لمواقف الإمام مالك السياسية وتأييده لثورة محمد ذو النفيس الزكية، ومع مطلع القرن الرابع الهجري انتشر المذهب المالكي في المغرب وتجذرت أصوله وفروعه في مختلف مناحي الحياة في هذا البلد[8].

(1) المذهب المالكي، الهنتاتي، ص128.

(2) وحدة المغرب المذهبية خلال التاريخ، عباس الجراري، الرباط، 1976، ص15، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، عمر الجيدي، ص25.

(3) جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس،علي الجزنائي،الرباط،1387هـ/1967م،ص95.

(4) مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، عمر الجيدي، طبع في المغرب 1993م،ص19.

(5) الأزهار العطرة الأنفاس بذكر بعض محاسن قطب المغرب وتاج مدينة فاس،فاس،1307هـ/1889م،ص130.

(6) المصدر السابق،ص136،130-137.

(7) مباحث في تاريخ المذهب المالكي،ص20.

(8) المرجع السابق،ص160.

أما المغرب الأوسط فهناك إشارات إلى أنه دخل إليها منذ القرن الثاني وهناك من يؤخره إلى أواسط القرن الرابع[1] فقد ورد أن أحد المغاربة اتصل بالإمام مالك وشكا إليه الأوضاع التي كثرت بين قومه وحدد أنه من سجلماسه[2] وكان تأثير القيروان على المغرب الأوسط كبيراً إذ أن سحنون أبرز علماء المالكية في القيروان أرسل عدد من تلاميذه إلى مناطقها لتولي القضاء وأبرزهم أبا خالد السهمي في 245هـ، وهو ما يوحي بانتشار المذهب المالكي هناك منذ وقت مبكر في القرن الثاني[3].

كما كان للمغرب الأقصى والأندلس دور في انتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط بفعل استقرار عدد من الجاليات الأندلسية في الجانب الغربي بهدف التجارة وأبرز هذه المدن تنس[4] وأورد البكري[5] أن وهران وتلمسان دار للعلم وحملة رأي على مذهب مالك.

2-انتشار المذهب المالكي في اليمن حتى القرن الرابع الهجري:

أ-الحياة الفكرية في اليمن حتى القرن الرابع: تأثرت اليمن بحكم قربها الجغرافي من بلاد الحجاز واتصالها بالحركة العلمية التي سادت فيها، وبالمدراس الفقهية التي انتشرت في مكة والمدينة [6] رغم امتلاكها خلال القرن الأول والثاني لعدد من العلماء المجتهدين الذين يرحل إليهم لطلب العلم كالإمام عبد الرزاق الصنعاني، ومعمر بن راشد[7] ولكن مع ذلك فقد تأثرت

(1) المرجع نفسه،ص19

(2) الدرر البهية، ج1،ص63.

(3) تراجم أغلبية، ج1،ص317-318.

(4) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذارى المراكشي، تح: ج. س، كولان، إ.ليفي بروفنال، الدار العربية للكتاب، ط3، ليبيا، تونس، ج1، ص117.

(5) المسالك والممالك، أبو عبيد البكري، تح: أدريان فان ليوفن، واندري فيري، تونس، 1992م، ج1، ص746.

(6) طبقات فقهاء اليمن ، ابن سمرة الجعدي ، ص 55 .

(7) معمر بن راشد: من أهل صنعاء ت 153هـ له مشاركات في عدد من العلوم روى عنه تلميذه عبدالرزاق الصنعاني (ت 211هـ) عشرة الف حديث، ويعد عبدالرزاق الصنعاني من اجل علماء اليمن رحل إليه عدد من طلبة العلم منهم احمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه له مساهمات في عدد من العلوم،كتاب الطبقات في فضل

ببلاد الحجاز وانتقلت معظم المذاهب الفقيهة إلى اليمن عبر مكة والمدينة من خلال رحلات الحج للعبادة وطلب العلم، فأدى ذلك إلى تأثرهم بعلماء هاتين المدينتين وبالتالي نقل أفكارهم إلى اليمن ، وقد كان لطلبة العلم من أهل اليمن ممن تتلمذ على الإمام مالك في المدينة دور كبير في نقل مذهبه وآراءه الفقهية ونشرها في اليمن [1] .

ب–انتشار المذهب في اليمن: يرجع انتشار المذهب المالكي في اليمن إلى الفترة الأخيرة من القرن الثاني وأوائل القرن الثالث إذ أن معظم علماء المذهب في اليمن ممن تلقوا علمهم عن مالك قد توفوا قبل النصف الأول من القرن الثالث الهجري، حيث أشار ابن سمرة [2] إلى وضع اليمن الفقهي خلال هذه الفترة قبل أن تدخل الإسماعيلية والزيدية بأنهم" أما مالكية وإما حنفية" ، وقد كان المذهب الحنفي خلال هذه الفترة المنافس الحقيقي للمذهب المالكي في اليمن حيث انتقل إلى اليمن عبر مكة وكذا من خلال تولي عدد من علماء القضاء وانتشاره في صنعاء وما حولها وبقي كذلك إلى أن دخل الإمام الهادي إلى الحق صعدة سنة 284هـ حيث كان المذهب الشائع وإلى جواره مذهب الإمام مالك [3].

جـ–المركز العلمية للمذهب المالكي في اليمن: تعد صنعاء أحد المراكز العلمية في اليمن التي انتشر فيها المذهب المالكي وأورد ابن سمرة[4] عدد من أعلام المذهب ممن تتلمذ على مالك وكانوا من الطبقة الأولى من أهل العلم في صنعاء من المالكية إلا أن رائد المذهب المالكي الذي اشتهر بنشره في اليمن على بن محمد بن أحمد من ذي همدان ويرجع إلى بيت علم وفقه

العلماء وعلمهم "طبقات الزيدية الصغرى،يحيى بن الحسين"مخطوط مصور عن مكتبة جامعة صنعاء،ص68.

(1) من ملامح الوجه الحضاري لليمن، عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع ، مكتبة دار الجيل، صنعاء، 2008–1429/2009 – 1430هـ،ص 235.

(2) طبقات فقهاء اليمن،ص 79.

(3) نفسه، ص 79 – 80.

(4) نفسه ، ص128 ، 132، 159، 167 - 168.

من منطقة **وصاب**[1] في اليمن [2]، في حين ينسب الأهدل دخول المذهب المالكي إلى اليمن إلى الفقيه يوسف بن موسى بن علي التباعي[3] وكان لأسرة التباعي دور في نشره في وصاب.

وخلال القرن الرابع أصبح نفوذ المذهب المالكي في اليمن بحسب المقدسي[4]، الذي زار اليمن خلال هذا القرن، في منطقة حددها بقوله:" إنك لو تدبرت مكة وتهامة[5] فإن العمل هناك محصورا على مذهب مالك" وهذا يشير إلى المنطقة الجبلية التي تقع فيها وصاب إلى الجنوب من تهامة وغرب صنعاء.

وخلال القرن الرابع كان إلاذان يردد في **تهامة** على مذهب مالك[6] بعد أن تراجع من أكثر مناطق اليمن حيث كان هو والمذهب الحنفي كفرسي رهان[7]ووردت إشارات إلى استمرار المذهب في زبيد خلال عهد الدولة النجاحية وكان علماؤه يستقبلون عند القائد مسرور الفاتكي

(1) وصاب:بلد واسع في الغرب الجنوبي من صنعاء،وجبلها يحاذي زبيد،وفيه عدة قرى وحصون ويقسم إلى وصاب العالي والسافل،الحجري،مجموع بلدان اليمن،ج4،ص767.

(2) السلوك في طبقات العلماء والملوك ، بهاء الدين الجندي ، ج1، ص 39 ، الحياة العلمية في اليمن خلال القرنين الثالث والرابع ، الشجاع،ص 226 .

(3) تحفة الزمن في تاريخ اليمن، بدر الدين أبو عبدالله الحسين بن عبدالله ،تح:عبدالله الحبشي،منشورات المدينة–دار التنوير ،بيروت،1986م/1407هـ،ص299.

(4) أحسن التقاسيم، ص 57.

(5) تهامة:المنطقة الساحلية المحاذية للبحر الأحمر،سميت بذلك لانخفاض ارضها وشدة حرارتها،واشهر مدنها زبيد والحديدة، إبراهيم المقحفي،معجم البلدان والقبائل اليمنية،ج1،ص243.

(6) المقدسي،أحسن التقاسيم،ص69 ،يقصد به تثنية التكبير وليس تربيعه وهو ما كان سائداً في المدينة في عهد الإمام مالك.

(7) الحياة العلمية ،الشجاع، ص 181.

531-551هـ بعد علماء الشافعية والحنابلة[1]وقد بقيت هذه الأسر المالكية محافظة على مذهبها في زبيد إلى عصر الدولة الرسولية(626-858هـ)[2].

كما شكلت مدينة **عدن**[3] التي تعتبر المركز والميناء التجاري لبلاد اليمن أحد المراكز التي انتشر فيها مذهب الإمام مالك ونقل علماؤها عن مالك الكثير من علمه وساعدهم على الاتصال به عملهم بالتجارة بين عدن ومكة، نذكر منهم محرز بن سلمه العدني (ت 234هـ)، ويزيد بن أبي حكيم العدني (ت.ب 220هـ)[4]. ويظهر أن للمذهب المالكي في عدن حضور فاق ذلك واستمر إلى القرن السابع الهجري فقد أشار ابن المجاور [5] خلال هذا القرن إلى مسجد وبئر في مدينة عدن عرفت ببئر ومسجد المالكية ضمن مساجد وآبار المدينة .

وبذلك نجد أن المذهب المالكي انتشر في اليمن لفترة من الزمن وكانت أهم مراكزه : صنعاء ، عدن ، وصاب ، تهامة .

د-علماء المذهب المالكي في اليمن ونتاجهم العلمي: لعبت الرحلة في طلب العلم إلى الحجاز خلال القرن الثاني والجلوس للسماع والقراءة على الإمام مالك بن أنس في المدينة وكذا خلال مواسم الحج في مكة دور في نقل أفكار مالك إلى اليمن [6] ، وأوردت المصادر اليمنية العديد من تلاميذ مالك الذين نقلوا مذهبه لليمن فمن صنعاء، من الطبقة الأولى لأهل العلم في اليمن، عثمان بن يزدويه ومحمد بن ماجان، والوليد السعوري [7] ومن أبرز علماء اليمن وأشهرهم

(1) قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، عبدالرحمن بن علي الديبع،تح:محمد بن علي الأكوع، مطبعة السعادة ،1409هـ/1988م، ص254.

(2) حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول، عبدالله الحبشي، منشورات وزارة الاعلام والثقافة، صنعاء ،1980م، ط2، ص56.

(3) عدن:مدينة مشهوره من أقدم العصور،وهي من الموانئ الهامة التي تطل على البحر العربي والمحيط الهندي ولها شهرة كبيرة في مجال التجارة الدولية،القاضي الحجري،مجموع بلدان اليمن وقبائلها،ج3،ص582-584.

(4) تاريخ ثغر عدن، بامخرمة، ص 192– 239 .

(5) تاريخ المستبصر ، ص 132.

(6) الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة، عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، 1419هـ ، 1988م ، ص 21.

(7) السلوك، الجندي، ج1، ص128، ص132 .

خلال أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث[1] أبو قرة موسى بن طارق اللحجي السكسكي (ت 203هـ)، الذي روي عن مالك ما لا يحصى من حديث ومسائل وقد روى عنه الموطأ وألف كتابيه الكبير والمبسوط وسماع موسى في الفقه عن مالك يرويه عنه علي بن زياد الحجبي [2] ، وأصبح من أكبر علماء اليمن نتيجة لجمعه لعلم مالك وأبي حنيفة الثوري وابن عيينة ومعمر وابن جريج فقد ألف كتابه الجامع في السنن فكون أشبه ما يكون بمذهب خاص به في اليمن [3] ومن تلاميذ مالك وعلماء صنعاء بكر بن الشرود[4]، وقد تولى بعض علماء المذهب المالكي القضاء في اليمن، منهم القاضي محمد بن سعيد بن شروس (ت 228هـ) [5]،تولى قضاء اليمن بعد القاضي الحنفي إسحاق بن سعيد الأقباني (ت 209هـ [6] . إلا أن أهم علماء المذهب المالكي في اليمن الذي عمل على نشره في اليمن كان علي بن محمد بن أحمد، ويرجع إلى ذي تبع ثم إلى ذي همدان أحد أذواء حمير، كان من تلاميذ الإمام مالك أخذ عنه علمه، وعن طريقه انتشر مذهبه في اليمن وذرية هذا الفقه معروفين في وصاب ويعرفون بالتباعيين [7] .

(1) طبقات فقهاء اليمن، ابن سمرة ، ص 69، السلوك ، الجندي ، ج1 ، ص 159، تاريخ ثغر عدن، بامخرمة، ص 342.

(2) ترتيب المدراك ، القاضي عياض ، ج1، ص 31 ، الديباج المذهب ، ابن فرحون، ج1، ص 332.

(3) السلوك، الجندي ، ج1، ص 159 ، الحياة العلمية ،الشجاع ، ص 220 – 221،تاريخ المذاهب الدينية في اليمن، أيمن فؤاد ، ص 50 – 51.

(4) مفتاح السعادة ، طاش كبري زاده ، ج2 ، ص 218.

(5) ورد عند القاضي عياض باسم محمد بن حميد بن عبد الرحيم بن شروس ، ص 31.

(6) تاريخ مدينة صنعاء، أحمد بن عبدالله الرازي،تح:حسين العمري،عبدالجبار زكار،بيروت،1974م،ص 313، الجرح والتعديل ، بن أبي حاتم أبو محمد عبدالرحمن الحنظلي،مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية،بيروت، ج 8، ص8.

(7) السلوك، الجندي ، ص 128.

كما كان لعلماء عدن الذين اشتغلوا بالعلم والتجارة، وهي السمة الغالبة على مدينتهم دور في نقل المذهب المالكي من مكة عن مالك أو تلاميذه إلى عدن وأبرزهم محرز بن سلمة العدني ، روى عن مالك [1] وكذلك يزيد بن أبي حكيم العدني [2] .

المبحث الثالث: أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الاسلامي وانكفاؤه في اليمن

أولاً: أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي:

مناقشة أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي، وكذا الأسباب المودية إلى تراجع المذهب المالكي في اليمن، بحاجة إلى عرضها أولاً، ثم دراسة كيف أدت مختلف العوامل في نجاح وتثبيت مداميك هذا المذهب في المغرب، وكيف لم تنجح هذه العوامل في ترسيخ المذهب المالكي في اليمن؟ ولماذا اختلفت هذه العوامل في دورها إيجاباً في المغرب الإسلامي وسلباً في اليمن؟ ومن خلال استعراض هذه الأسباب سنحاول الإجابة على ذلك.

1-العوامل السياسية: يعد العامل السياسي من أهم الأسباب التي لعبت دوراً في انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي وكذا تراجعه في اليمن، حيث كان للعامل السياسي تأثير مباشر في عدد من المناطق، كالأندلس والمغرب الأقصى، إلا أن تأثيره في أفريقيا وغيرها من بلاد المغرب بطرق غير مباشرة، يمكن إيضاحها على النحو الآتي:

أ-الحرص على اجتماع الكلمة ووحدة المسلمين في المذهب المالكي.

من أهم مميزات المذهب المالكي أنه ينص نصاً صريحاً على أهمية اجتماع كلمة المسلمين ووحدتهم والمحافظة بصورة عامة على روح الأمة الإسلامية وهو ما يجعل منه حسين مؤنس[3] سبباً لقبول هذا المذهب وانتشاره عند عامة الناس في المغرب، ويبدو أن الصراع السياسي حول الخلافة وكثرة الثورات التي شهدتها أفريقية خلال هذه الفترة جعل أهل المغرب يميلون إلى الوحدة، والتمسك بالنصوص الدالة على طاعة أئمة المسلمين، فقد كانت حالة بلاد المغرب تتطلب وجود

(1) تاريخ ثغر عدن، ص 192.

(2) تاريخ ثغر عدن ،بامخرمة، ص 239، الحياة العلمية، الشجاع ، ص 226.

(3) معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، القاهرة، ط3، 1420هـ، 1999م، ص83.

مذهباً كالمذهب المالكي يجمع الناس على رأي واحد في القضية الواحدة دون أن يشتت أذهان الناس حول قضايا الفقه كما كان الخوارج وغيرهم يفعلون[1]، وقد كانت مواقف أهل المغرب واضحة في هذه المسألة فبعد مقتل والي أفريقية يزيد بن أبي مسلم 102هـ استمر أهل أفريقية على طاعة الخلافة الأموية ولم يجدوا في ذلك فرصة للخروج على الدولة[2].

وفي عهد الدولة العباسية أعلن عبد الرحمن بن حبيب 127 – 137هـ خروجه على المنصور، فلم يقف أهل أفريقية إلى جانبه، وأرسلوا وفداً إلى الخليفة يعلن الطاعة بقيادة عبد الرحمن بن زياد ويطلب تدخل الخلافة عسكرياً لإعادة الأمن لأفريقية[3].

ب–التدخل السياسي المباشر في فرض المذهب المالكي وتأثيره:

على الرغم من أن بعض الدراسات ترى بأن المذهب المالكي لم ينتشر بقوة السلطان، وما كان له ذلك، وإنما انتشر بتجاوب أحاسيس المغاربة وتطلعاتهم وتوازن عنصر الملاءمة والتجاوب ليحصل عند المغاربة الإقناع والاقتناع[4]. إلا أنه يظل مجرد رأي تخالفه بعض النصوص الصريحة، التي ترى أن دور العامل السياسي وتدخل الدولة واضح في دعم المذهب المالكي والسعي إلى فرضه على الناس وخصوصاً في الأندلس، إذ نص ابن حزم: "مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرئاسة والسلطان مذهب أبي حنيفة.. ومذهب مالك عندنا بالأندلس فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان مقبول القول في القضاة وكان لا يلي قاضي في بلاد الأندلس إلا بمشورته واختياره ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه"[5]، ونص أيضا على ذلك القاضي عياض[6]، أن هشام بن عبد الرحمن الأموي أخذ الناس جميعاً بالتزامهم مذهب مالك وصير القضاء والفتيا عليه"، ويدل ذلك صراحة إلى تدخل مباشر من الدولة الأموية في الأندلس على فرض المذهب

(1) المرجع السابق، ص85.
(2) البيان المغرب، ابن عذارى، ج1،ص48 – ص49.
(3) رياض النفوس، المالكي، ص160.
(4) مباحث في تاريخ المذهب المالكي، عمر الجيدي، ص5.
(5) المغرب في حلي المغرب، ج1، ص164، جذوة المقتبس، الحميدي، ص360 – ص361، نفح الطيب، ابن المقري، ج1، ص337.
(6) ترتيب المدارك، ج1، ص55.

المالكي على الناس، وهو الأمر نفسه الذي حدث في المغرب الأقصى، إذ حمل إدريس 192 – 213هـ أهل المغرب على اتباع مذهب مالك وقال: "نحن أحق بهذا الكتاب وقراءته"[1]، وكان لارتباط دولة الأدارسة بالمذهب المالكي أثر كبير في انتشاره وترسيخ جذوره في المغرب وجعلوا منه مذهبهم في القضاء، وهو ما عزز من انتشاره،كما أن لموقف الإمام مالك السياسي من آل البيت، خصوصاً ودعمه لثورة محمد ذي النفس الزكية، ورواية مالك عن عبد الله الكامل والد إدريس مؤسس دولة الأدارسة كانت من العوامل التي أثرت في تبني دولة الأدارسة للمذهب المالكي[2].

وإذا كان هناك تدخل سياسي مباشر في الأندلس والمغرب الأقصى فإن انتشار المذهب المالكي في أفريقية كان بصورة غير مباشرة، ويرجع إلى أن دولة الأغالبة لم تتبنى المذهب المالكي كونه انتشر قبل قيامها، ومع هذا فهناك من يرى أن فترة تولي الإمام سحنون للقضاء ساهمت في انتشار المذهب وترسيخه بتعيينه لتلاميذه في قضاء مناطق عده من بلاد أفريقية[3].

ج–أثر الخوارج في انتشار المذهب السني في المغرب:

كان للخوارج وأعمالهم في أفريقية والمغرب الإسلامي أثر كبير في انتشار المذهب السني، إذ انتشرت أفكارهم في المنطقة خلال القرنين الثاني والثالث وخصوصاً بين البربر، وشهدت بلاد المغرب الإسلامي تكرر ثوراتهم وأعمالهم الانتقامية بحق السكان العرب في القيروان سنة 140هـ من قبل قبيلة ورفجومة الصفرية[4]، وأدت هذه الأعمال الوحشية تجاه أهل أفريقية إلى نقمتهم الشديدة على الخوارج وقد كان ذلك سبباً لاختيارهم أكثر المذاهب السنية تحاملاً على الخوارج، وفي هذا الصدد يرى الهنتاتي[5]. أن لتجربة أهل أفريقية دوراً فعالاً ولكنه غير مباشر في التوجه

(1) الأزهار العطرة، الكتاني، ص129– ص131.

(2) ندوة الإمام مالك أمام دار الهجرة، عباس الجراري، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف،فاس، 1980م، ص180.

(3) المغرب في حلي المغرب، ج1، ص164، جذوة المقتبس، ص361، تزيين المناسك ، السيوطي، ص56.

(4) العبر وديوان المبتداء والخبر في أخبار العرب والعجم البربر، عبد الرحمن ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 59 – 1960م، مج2، ص63، مج6، ص224.

(5) المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، ص90 – ص91.

المذهبي بأفريقية، وفي عكس الاتجاه سار الجيدي[1] إذ ربط نجاح المذهب المالكي في المغرب والأندلس بحكام الإقليمين الذين عملوا على ترسيخ مذهب مالك لإبطال مذهب الخوارج، كما أدت ثورات الخوارج المتكررة في أفريقية وازدياد النقمة عليهم إلى انحسارا لخوارج وإقامة إمارات خارجية في الأطراف بعيدة عن أفريقية[2].

د–صمود (المقاومة) المالكية أمام الدولة الفاطمية :لم يشكل الخوارج التهديد الوحيد للمذهب المالكي في المغرب الإسلامي وإنما شهد أواخر القرن الثالث والرابع تهديداً أخر للاتجاه السني بشكل عام في مختلف أقطار العالم الإسلامي، ففي المغرب ظهرت الدعوة الفاطمية (العبيدية) بقيادة أبو عبد الله الشيعي، بين قبيلة كتامة البربرية سنة 296هـ ونجح الفاطميون في إقامة دولتهم بدخول أبو عبد الله المهدي القيروان سنة 296هـ[3]، وخلال هذه المحنة صمد المالكية في مواجهة الفاطميين وقاوموهم سلمياً، ونالهم صنوف العذاب في هذه المرحلة، ثم قاوموهم ثورياً ضمن ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد سنة 333هـ، وراح فيها كثير من علماء المالكية، أبرزهم أبو العرب صاحب الطبقات[4]، ونتيجة لتلك المقاومة انتقل الفاطميون إلى مصر سنة 362هـ في عهد المعز الدين لله كما يرى حسين مؤنس[5]، إلا أنه من الواضح أن أسباباً سياسية كثيرة خلف انتقال الفاطميين إلى مصر وقيام إمارة بني زيري بقيادة بلكين بن زيري وبدعم من المعز لدين الله الفاطمي[6] وقد أدت المقاومة المالكية سلمياً وثورياً خلال فترة قيام الدولة الفاطمية في أفريقية إلى التحام حقيقي بين زعماء المالكية والعامة، مما أدى إلى تجذر المذهب المالكي بافريقية، ولاحقاً في العهد الزيري تطور المذهب المالكي وتفاعلت الأسرة الزيرية مع الاتجاه السني

(1) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، ص37.

(2) المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ص91– ص92.

(3) البيان المغرب، ابن عذارى، ج1، ص277، تاريخ الدعوة الإسماعيلية، مصطفى غالب، دار الأندلس،ط2، 1965، ص156–ص162، وفي اليمن نجح الداعيان الإسماعيليان علي بن الفضل والحسن بن حوشب، منصور اليمن في مساعيهما لإقامة الدولة الفاطمية في اليمن منذ سنة 268هـ، (كشف أسرار الباطنة، محمد بن عبد الملك الحمادي، القاهرة، 939، ص21، وما بعدها).

(4) طبقات علماء أفريقية، ص17– ص18.

(5) مقدمة رياض النفوس، تح:حسين مونس، ص17 – ص18.

(6) المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، ص171.

المالكي وخصوصاً في عهد المنصور بن بلكين 373 – 386هـ حيث توطدت علاقة بن زيري مع أتباع المذهب المالكي وخصوصاً عندما أظهر الاستقلالية عن الفاطميين[1].

2–العامل الفكري: هناك عدد من المحاور يشملها العامل الفكري كانت من الأسباب المهمة في انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي يمكن إيضاحها في الآتي:

أ–دور الرحلة في طلب العلم في انتشار المذهب المالكي:

تعد الرحلة في طلب العلم من أهم العوامل في انتشار المذهب المالكي وغيره من المذاهب الأخرى إلا أنه بالنسبة للواقع المغاربي كان لها الأثر الأبرز ؛ إذ أننا لا نجد خلال القرن الأول وحتى منتصف القرن الثاني مدرسة فقهية في المغرب الإسلامي، وأتسم الإسلام خلال هذه الفترة بالسطحية لأن الدولة الأموية لم تهتم بنشره بقدر اهتمامها بعائدات المغرب المادية (الخراج)[2]، وهذا ما جعل نواة المدرسة الفقهية في المغرب الإسلامي بسيطة في مقوماتها مقارنة بالمدارس الفقهية في المدينة والكوفة[3].

ويرجع ذلك إلى أن بلاد المغرب الإسلامي لم يدخلها الصحابة الكرام وإنما دخلها عدد من التابعين في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز سنة 100هـ لا يتجاوز عددهم العشرة أشخاص ضمن البعثة التي أرسلها لتهدئة الأوضاع في أفريقية، وهو ما جعل أهل المغرب الإسلامي يسعون لتعويض ذلك بأخذ أسس الشريعة وأصولها من منبعها في المدينة المنورة، وقد نص ابن خلدون[4] "فاقتصروا على الأخذ من علماء المدينة وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك" لذلك فقد كان عامل الرحلة في طلب العلم بالنسبة لأهل المغرب مصدراً أساسياً نتيجة لبيئتهم الفقيرة فكرياً في القرون الهجرية الأولى – في بادئ الأمر– وقد ركزت مصادر الطبقات على موضوع الرحلة إلى الشرق وخصوصاً خلال القرن الثاني، فقد وردت إشارات في المصادر إلى طرق الرحلة ومسالكها بالنسبة للطلاب المغاربة وأنها محفوفة برجال مالك وبعلماء المالكية[5]، وفي ذلك إشارة إلى انتشار

(1) المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، ص172.
(2) المرجع السابق، ص18– 19.
(3) رياض النفوس، المالكي، ج1، ص111، ص124.
(4) مقدمة ابن خلدون، ص541.
(5) تراجم أغلبية، القاضي عياض، ص93.

المذهب المالكي في المناطق الممتدة على طول الطريق من المغرب الإسلامي وحتى الحجاز (مصر والحجاز) ويبدو أن هذه الطرق التي يحفها المالكية التي توصل إلى المدينة مباشرة جعلت هؤلاء الطلاب لا يختلطون بأية مدارس فقهية أخرى غير المالكية – خصوصاً خلال الرحلة الأولى قبل لقاء مالك – وقد جعله ابن خلدون[1] سبباً في اعتناقهم لأفكار الإمام مالك "كما أن رحلتهم غالباً كانت إلى الحاجز وهو منتهى سفرهم.. ولم يكن العراق في طريقهم" وفي المدينة التقوا بمالك وتتلمذوا على يديه وكذا على تلاميذه وتشربوا مذهبه، وفي طريق عودتهم عرج بعض منهم على العراق والشام ومصر إلا أن ذلك لم يؤثر على اعتناقهم للمذهب المالكي بل زاد من علمهم ومكانتهم .

وكذلك الحال بالنسبة لأهل الأندلس فابن المقري[2]، يرى أن رحلة علماء الأندلس إلى المدينة كانت سبباً لنشر علم مالك ومذهبه، ويبدو أن الرحلة في طلب العلم أسفرت عن تكوين مدرسة فقهية مالكية في المغرب تجذرت أصولها وأسهمت في نشر المذهب المالكي وتهيئة أهل المغرب وطلابه في بلادهم، ومن ثم كانت الرحلة لمجرد الاستزادة والإطلاع على تجارب المدارس الفقهية المالكية في مختلف الأقطار ليس إلا.

ب–دور تلاميذ الإمام مالك من أهل المغرب:

يعد هذا السبب من أهم الأسباب في انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي ويتضح دور تلاميذ الإمام مالك من أهل المغرب في جانبين الأول نشاطهم في خدمة مذهب الإمام مالك من حيث التأليف في مختلف النواحي ونشاطهم في الدعوة للمذهب[3]، والجانب الآخر شخصي يتمثل في سلوك معظم تلاميذ الإمام مالك إذ حرص كل منهم أن يكون مالك في بلده من خلال تفرغهم للدين والترفع عن الوظائف، وأتاح لهم ذلك أن يحظوا بمكانةٍ رفيعةٍ في

(1) مقدمة ابن خلدون، ص 541.
(2) نفح الطيب، ج1، ص214 – ص215.
(3) المذهب المالكي، الغرياني، ص59.

مجتمعاتهم، وأصبحوا رؤساء الناس واختصوهم بثقتهم واعتبروهم قادتهم وأصحاب الرأي فيهم[1] فأصبح تلاميذ مالك الموجهين للمجتمع في المغرب الإسلامي بما أمتلكوه من علم.

وكان أبرز تلاميذ مالك خلال مرحلة التأسيس والانتشار علي بن زياد وابن اشرس والبهلول بن راشد وأسد بن الفرات، فأخذ الناس المذهب المالكي نتيجة لجهودهم وكذلك لجهود تلاميذهم ومن تربى على يد الجيل الأول منهم كالإمام سحنون الذي كان له دور مهم في نشر المذهب المالكي وتثبيته في المغرب الإسلامي[2].

ج–معاملة الإمام مالك لتلاميذه المغاربة وتقريبهم منه:

شخصية الإمام مالك وسلوكه وأساليب تعامله مع تلاميذه المغاربة كانت من الأسباب المشجعة والمحببة لهم، فقد ترك تعلق تلاميذ الإمام مالك بمربيهم أثرهاً فيهم، وفي هذا الصدد بذل مالك جهده مع عدد من طلابه المغاربة لنشر أرائه وحثهم على نشرها، فقد قام لعبد الله بن فروخ عند قدومه إليه وأقعده في أحسن مقعد إلى جواره وكان لا يفعل ذلك لكثير من الناس والشيء نفسه فعله مع عبد الله بن غانم حتى قال بعض طلابه: "شغله المغربي عنا"[3].

وقد وردت إشارات عدة على ثناء الإمام مالك على أهل المغرب، منها قوله: "أهل الذكاء والذهن والعقول من الأمصار ثلاثة: المدينة ثم الكوفة ثم القيروان"[4].

ولم يكتف الإمام مالك بتقريب تلاميذه وحسن معاملتهم بل حثهم على نشر علمه في بلدانهم فقال:"اتقوا الله في هذا العلم ولا تنزلوا به دار مضيعة وبثوه ولا تكتمونه[5]". ولم تقتصر علاقته بتلاميذه أثناء فترة الدراسة بل تعدتها إلى بعد عودتهم إلى ديارهم فكان دائم التواصل معهم عبر المراسلات اوالمكاتبات حول مختلف المسائل وهو ما أدى إلى ارتباط تلاميذ مالك بمعلمهم

(1) معالم تاريخ المغرب والأندلس،حسين مؤنس، ص86.
(2) ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج1، ص15.
(3) تراجم أغلبية، ص10، ص42.
(4) المصدر السابق، ص53 ، ص72.
(5) المصدر نفسه، ص83.

وآرائه، والدفاع عنها ونشرها[1]، وبذلك يكون للتواصل الاجتماعي بين الإمام مالك وتلاميذه أثر بالغ في تمسك تلاميذه بمذهب معلمهم وأرائه الفقهية.

3- العامل الاجتماعي:

أ-ملاءمة المذهب المالكي للواقع الاجتماعي في المغرب: يبدو أن عامل الملاءمة لعب دوراً في انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي كون طبيعة المجتمع المغاربي والحياة الاجتماعية فيه تتطلب مذهباً يحتوي هذه الخاصية، وقد وجدت في المذهب المالكي عدة مميزات جعلته يتواءم مع طبيعة المغاربة أبرزها:

- نقاؤه أو خلوه من البدع ومحاربة أهل البدع والأهواء، فأهل المغرب تميزوا خلال القرون الهجرية الأولى بحساسية مفرطة تجاه مسألة السنة وسعيهم إلى تتبع الآثار ومقاومة أهل البدع والأهواء[2] وقد كان مذهب مالك بعيداً عن الأهواء والشوائب التي تسربت إلى الدين من الأمصار وتباين الآراء حول عدد من المسائل، وفي ظل هذه الاختلافات حافظت المدينة منبع الإسلام على نقاء الدين وسلامته من البدع، وجاء اختيار المغاربة للمذهب المالكي لموافقتة فطرتهم وخوفاً من الانزلاق في مهاوي الضلالات حيث كانوا يبايعون أمراءهم على كتاب الله وسنة رسوله ومذهب مالك[3].

- تميز المذهب المالكي بكثرة مراعاته للعرف أي أنه يعتمد على الواقع ويأخذ بأعراف الناس وعاداتهم، فهو في ذلك مذهب اجتماعي (عملي) أكثر منه (نظري) يبتعد عن الواقع، وهذه الخاصية يبدو أنها ناسبت الفطرة الاجتماعية لأهل المغرب التي امتازت ببساطتها ووضوحها دون تكليف أو تعقيد، فهم ينفرون من النظريات المتطرفة والتأويلات المتكلفة البعيدة[4] وهو ما جعل المذهب المالكي يتواءم وطبيعة هذه الفطرة في المغرب.

(1) المصدر نفسه، ص12، ص48، ص77.

(2) المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، الهنتاتي، ص64.

(3) مباحث في تاريخ المذهب المالكي،الجيدي، ص36.

(4) مباحث في تاريخ المذهب المالكي، عمر الجيدي، ص36، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، الهنتاتي، ص64 – 65.

- تميز المذهب المالكي بكثرة الأصول التي اعتمد عليها في مختلف المسائل التي تطرح، وهو مايسمح للمفتي باختيار الأصلح والأكثر ملاءمة للواقع، ويبدو أن هذه الخاصية المرنة قد لاءمت جيداً الواقع المغاربي وتماشت معه[1].

ب–شخصية الإمام مالك:

ترجع بعض الدراسات الحديثة في تاريخ المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي أسباب انتشار المذهب المالكي إلى عامل شخصية الإمام مالك، تلك الشخصية المتمسكة بالسنة المحاربة للبدع والمتشبثة بآثار الصحابة والتابعين، بالإضافة إلى الآثار الواردة في شأن عالم المدينة التي أجمعت خلال القرن الثاني الهجري على فضل الإمام مالك وتفوقه على أقرانه، وثناء علماء عصره وكذ لك اللاحقين عليه، بالإضافة إلى أن مذهبه كان الأقرب في عصره إلى روح الشريعة وارتباطه بالمدينة المنورة التي ظهر فيها، وتأثير الهالة التي رافقت شخصية الإمام مالك وروج لها تلاميذه وظهرت في المصادر المالكية، كل تلك الصفات حببت شخصية الإمام مالك للمغاربة وأكسبته ثقتهم فقدروا علمه وانقادوا لفكره واقتنعوا بسلامة مذهبه[2] .

فتمثل تلاميذه المغاربة بشمائله وسلوكه في معاملتهم مع المجتمع المغاربي وهو ما كان له الأثر الأبرز في ارتباط أهل المغرب الإسلامي بالإمام مالك ومذهبه، ويرى حسن مؤنس[3] أن شخصية الإمام مالك وصفت أنها شخصية حضارية وليس مجرد عالم متقن للعلم ولهذا نجد أن دخول المالكية المغرب والأندلس لا يعد مجرد دخول مذهب فقهي وإنما دخول أسلوب حضاري.

ويمكن إيضاح جوانب من شخصية الإمام مالك في تعاملاته مع تلاميذه التي يرى فيها بعضهم بمنزلة أسباب منفردة لانتشار المذهب المالكي على النحو الآتي:

(1) المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، الهنتاتي، ص64.

(2) مباحث في تاريخ المذهب المالكي، عمر الجيدي، ص35، المذهب المالكي النشأة والمواطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي، محمد عز الدين الغرياني، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس 2009م، ص34.

(3) معالم تاريخ المغرب والأندلس، ص83.

- ضمن العامل الاجتماعي يرى بعضهم أن طول فترة عمر الإمام مالك كانت سبباً في انتشار المذهب المالكي، وروجت المصادر المالكية لذلك فجعلت طول عمره سبباً في انتشار مذهبه ، حيث أنه عمرَ أطول من أبي حنيفة (80 – 150هـ) بينما عاش مالك 82 عاماً وربما 87عاماً، وقد جعلت بعض الدراسات من هذا السبب عاملاً في انتشار مذهبة لعدة عوامل منها:

- طول فترة عمره وطول إفتائه أديا حتماً إلى كثرة تلاميذه لا سيما من الأفارقة والأندلسيين.

- ساعد طول عمره في انتشار مذهبه في الفترة الزمنية التي عاشها مقارنة مع من لحق به من الأئمة[1].

- أتاحت له مزيداً من الفرص لإشهار مكانته العلمية وانتشار أتباع مدرسته وذيوع صيته في جميع البلاد الإسلامية[2].

وإن لم يكن هذا العامل أساسياً في أسباب انتشار المذهب المالكي إلا أن له تأثيراً غير مباشر من خلال معاصرته لأجيال مختلفة من تلاميذه طيلة سبعة عقود خلال القرن الثاني الهجري.

ج–تشابه طبيعة المجتمع المدني مع المجتمع المغربي:

هذا السبب يتمثل فيما ذهب إليه ابن خلدون[3] من تشابه طبيعة المجتمع في المدينة مع المغرب من حيث البداوة والتحضر، إذ يقول: "فالبداوة كانت غالبةً على أهل المغرب والأندلس ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكان أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة" وقد أثار تعليل ابن خلدون الدراسات الحديثة حيث قبله بعضهم على ظاهره ورفضه بعضهم الآخر على اعتبار أن أهل المدينة ليسوا بدواً؛ وفي ذلك يرى الهنتاتي[4] أنه من الخطأ القول أن أهل المدينة عندما تكون الفقه المالكي خلال القرن الثاني ينطبق عليهم قول ابن خلدون، وأرجع ذلك إلى أن ابن خلدون انطلق في تفسيره على الفترة التي عاصرها (ت 808هـ) القرن الثامن والتاسع حيث وجد تشابه بين البيئتين المدنية والمغربية فهو يتعلق بدرجة التحضر وليس البداوة.

(1) المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، الهنتاتي، ص63 – 64.

(2) المذهب المالكي، الغرياني، ص37 – 38.

(3) مقدمة ابن خلدون، ص541.

(4) المذهب المالك بالغرب الإسلامي، ص67 – 68.

وفسر الجيدي[1] رأي ابن خلدون في البداوة بأنها الحالة التي ظل عليها عرب الحجاز من التشبث بتقاليد العرب وعدم اندماجهم في الحضارة الوافدة عليهم وليس البداوة بمعناها التخلف وخشونة الطبع.

ويتوافق رأي الجيدي مع ما تداركه ابن خلدون[2] في ختام تعليله لأسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب حيث قال: "أن مذهب مالك كان خلال هذه الفترة غضاً ولم تدخل فيه الحضارة وتهذيبها" وهو ما يوافق طبيعة أهل المغرب الباحثة عن البساطة والوضوح.

د–العلاقة الحميمة بين أهل المغرب والمذهب المالكي: يتضح من دراسة مختلف الأسباب والعوامل في انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي وجود رابطة حميمية ارتبطت أول الأمر بين تلاميذ مالك ومعلمهم خلال الفترة الأولى (القرن الثاني للهجرة) حيث عمل تلاميذ مالك على غرسها في المجتمع من خلال تطبيق مبادئه وسلوكه وأقواله في المجتمع المغاربي وأصبحت لاحقاً إرث ثقافي توارثه المغاربة وحافظوا عليه، ويمكن التدليل على ذلك فيما ورد عند الجيدي[3] "إذ من المعروف أن هذا المذهب منذ أن وصل المغرب وأهله متعلقون به مخلصون له انقطعت صلتهم به ولا أخذتهم أنفسهم بالتخلي عنه واعتناق غيره بل تشبثوا به، ودافعوا عنه، وانتصروا لحملته ودعاته وناشريه، ونعتقد أن هذا المذهب ما كان ليحظى بهذه الثقة ويحوز هذا الإجماع من المغاربة عامتهم وخاصتهم لولا أن وجدوا في مبادئه وقواعده ما يشبع رغباتهم، ويلبي حاجاتهم".

هـ–العامل العرقي:

حاولت بعض الدراسات أن تجعل هذا العامل محوراً لمناقشة دوره في تبني أهل المغرب الإسلامي للمذهب المالكي، فقد ربطت بعض الدراسات الاستشراقية بكثرة البربر وخصوصاً في الأندلس، وقد عرف على البربر شدة تدينهم وهو ما يرى فيه بعضهم أن كل بربري لابد أن يكون

(1) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، ص37.
(2) المقدمة،ص541–542.
(3) مباحث في تاريخ المذهب المالكي، ص5– 6.

مالكياً[1]، وهذا القول ليس صحيحاً على إطلاقه ولكنه بحاجة إلى تمحيص كون بعض البربر تبنى مذهب الخوارج، فيما يرى بعضهم الآخر أن العامل العرقي بالنسبة للعنصر العربي الأكثر تأثيراً في تبنيه للمذهب المالكي وخصوصاً بارتباط مؤسس المذهب وانتسابه لليمن، إذ إن العنصر العربي كان الغالب في تبنيه للمذهب بفعل تواجدهم واستقرارهم في المغرب بعد الفتح ، حيث قدر عدد الجند منهم في أفريقية بأكثر من 150 ألف جندي بالإضافة إلى التجار والنساء والأطفال ومعظمهم من اليمنية خلال العصر الأموي وكذلك ازداد المضرية خلال العصر العباسي وهو ما جعل غالبية العرب يتبنون الاتجاه السني[2]، وهذا ما عزز المذهب المالكي وتغلغله في المجتمع ألمغاربي، وتؤكد المصادر المالكية في أثناء حديثها على أعلام المالكية على الأصل العربي لأعلامه كالإمام مالك بن أنس والإمام سحنون وكان لذلك تأثيراً في عامة العرب بالمغرب لتقديم المذهب المالكي على المذهب الحنفي[3]، ويبدو من خلال مناقشة معظم أراء الدراسات المعولة على العامل العرقي أنه لم يكن العامل الحاسم في انتشار المذهب المالكي لأن المغاربة على اختلاف جنسهم اعتنقوا المذهب المالكي لخصوصية ثقافية ربطتهم بأصول المذهب وليس على أساس جنسي وعرقي.

ثانياً–أسباب تراجع المذهب المالكي في اليمن :

انتشر المذهب المالكي في اليمن في أواخر القرن الثاني وساد ونافس المذهب الحنفي خلال القرن الثالث إلا أن هناك عدداً من الأسباب أدت إلى تراجع المذهب وانكفائه خلال القرن الرابع، وقد ترتب عليها زوال المذهب من اليمن وانتشار مذاهب أخرى، ويرجع ذلك إلى :

1: عوامل سياسية :

أ–غياب دور الدولة السياسي : يعد دور الدولة أساسي في نشر أية أفكار أو معتقدات سياسية أو دينية وتقبلها من قبل الشارع فقد ورد عن ربيعه الرأي قوله" أما علمتم أن مثقالا من

(1) المذهب المالكي بالغرب الاسلامي، ص85.
(2) المرجع السابق، ص85– 88.
(3) المرجع نفسه، ص89.

أمره خير من حمل علم"[1]، وفي هذا إشارة واضحة لدور الدولة، والمذهب المالكي" في اليمن لم تتوفر له الدولة أو السلطان الداعم لعلمائه حتى يستطيعوا نشره، ومع ذلك فقد نافس وانتشر لفترة من الزمان في مواجهة المذهب الحنفي الذي دعمته الدولة العباسية فاستحوذ على القضاء والإفتاء في اليمن [2]،وقد أدى غياب دعم السلطان السياسي إلى تراجع المذهب المالكي سياسياً اجتماعيا من خلال القرون الهجرية الأربعة أمام قيام كيانات سياسية في اليمن ذات مرجعية مذهبية على حساب المذاهب الفقهية السائدة كالمالكي والحنفي وقد نص ابن سمرة[3] على ذلك صراحة بقوله: " كان أكثر أهل اليمن حتى السنة المائة الثالثة قبل أن تلحقهم فتنة القرامطة (الإسماعيلية) والهادوية (الزيدية) أما مالكيه وأما حنفية". وقد أدى ذلك إلى تراجع المذهب المالكي السني نتيجة لاختلافه جوهرياً مع مبادئ هذين المذهبين الفكريين بل أن وجوده يشكل خطر على طموحاتهم السياسية، فيما استمر المذهب الحنفي في صنعاء وما حولها وصعدة حتى أواخر القرن الرابع ويمكن إرجاع ذلك إلى تقارب مذاهب أبي حنيفة مع الزيدية لأن أبا حنيفة كثيراً ما يرجع إلى أقوال على ابن أبي طالب[4]

ب– تأثير الفتن والصراعات السياسية في اليمن: شهدت اليمن خلال أواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع قيام حركات سياسية ذات دوافع مذهبية أبرزها الدعوة الاسماعيلية التي نشطت منذ سنة 268هـ واستطاع الداعيان علي بن الفضل و الحسن ابن حوشي السيطرة على مناطق عديدة في اليمن، ودخلت الزيدية إلى اليمن على يد الإمام الهادي الحق يحيى بن الحسين سنة 284هـ وأصبح الصراع السياسي في اليمن بين هاتين القوتين الدخيلتن والمذهب السني من أهل اليمن (مالكية – حنفية)، ومن ثم تراجع المذهب السني أمام هاتين القوتين[5] يقول بن سمرة[6] عن الأوضاع السياسية في اليمن خلال هذه الفترة " ثم لحق باليمن أخر المائة عام الثالثة وأكثر

1) طبقات فقهاء اليمن، ابن سمرة ، ص 80.

2) طبقات فقهاء اليمن، ص 64،الحياة العليمة ، الشجاع ،ص 178.

(3) طبقات فقهاء اليمن،ص79–80

(4) أحسن التقاسيم، المقدسي، ص96، ص127.

(5) بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما626–923هـ، محمد عبد العال احمد ، الهيئة المصرية للكتاب فرع القاهرة، 1980م، ص23–24.

(6) طبقات فقهاء اليمن، ص75.

الرابعة فتنتان عظيمتان فتنة القرامطة... والفتنة الثانية إن الشريف الهادي على الحق يحيى بن الحسين أقام في صعدة ودعا الناس إلى التشيع"

وقد أدى عنف القرامطة تجاه أهل اليمن من السنة إلى انقسامهم صنفين " إما مفتون بهم و إما خائف متمسك بنوع الشريعة" [1]

ويبدو من نص ابن سمرة مدى الخوف والهلع الذي تركه القرامطة والزيدية في أهل اليمن وهو ما جعل القلة منهم تتمسك بالمذاهب السنية في حين تأثر الغالبية بالفتنة التي حدثت، وهو ما أدى إلى تراجع المذهب السنية في اليمن وخصوصاً المالكي الذي انحسر خلال القرن الرابع حتى تهامة ووصاب وعدن بعد أن أصبحت صنعاء محط صراع بين الإسماعيلية والزيدية.

ج- دور القضاء: ضمن العامل السياسي يأتي دور القضاء في نشر أي مذهب وقد أسهم القضاء في انتشار المذهب الحنفي في اليمن، وفي هذا الصدد يرى الشجاع[2] أن من أسباب عدم انتشار المذهب المالكي أنه لم يحظ بسلطة قضائية تؤهله للانتشار والبقاء، على الرغم من أن أحد علمائه وهو محمد بن سعيد بن شروس تولى قضاء اليمن فترة وجيزة خلال القرن الثالث سنة 209هـ[3]، إلا أن قصر ولايته للقضاء وماشهدته اليمن من أحداث وفتن لم تساعده في نشر مذهبه المالكي، كما أن ولاية قاضي مالكي ضمن سلسلة من القضاة الأحناف من قبله ومن بعده لم تؤد إلى أية تأثير في تدعيم المذهب المالكي، وهو ما حد من انتشار المذهب المالكي.

2-العامل الفكري :

ضمن العامل الفكري هناك العديد من الأسباب أهمها:

أ-ضعف دور علماء اليمن من تلاميذ الإمام مالك في الترويج لنشر مذهبه في اليمن وفي هذا الصدد يتهم الشجاع[4] تلاميذ مالك من أهل اليمن بالتقصير أو لم يشير إلى تلاميذه الذين يتولون المنافحة عنه.

(1) المصدر السابق، ص75-79.
(2) الحياة العلمية في اليمن، ص227.
(3) تاريخ صنعاء، الرازي، ص313.
(4) الحياة العلمية في اليمن، ص227.

وهذا السبب يبدو جلياً إذ إن اليمن لم يحظ بعلماء من تلاميذ مالك بحجم تلاميذ مالك من الغرب والأندلس. أو إن المصادر اليمنية أهملتهم فابن سمرة الجعدي أهتم كثيراً بعلماء الشافعية في اليمن في كتابه الطبقات على حساب علماء المذاهب الأخرى حيث اكتفى بالإشارة إليهم باقتضاب فقط.

ب- تأرجح موقف المذهب المالكي في موطنه الأصلي الحجاز – مكة والمدينة– وقد ترتب على ذلك تأثيراً كبيراً على المناطق المجاورة وعلى رأسها اليمن[1] ويرجع هذا التأرجح وعدم الاستقرار إلى عدم توفر علماء المذهب المالكي في مكة والمدينة بسبب انتشار المذهب الشافعي، حيث أصبحت الشافعية هي الغالبة على منبري مكة والمدينة وهذا ساهم وبلا شك في التأثير على اليمن وانتشار المذهب الشافعي فيها على حساب المذهب المالكي والحنفي[2]

ج–تأثير المذهب الشافعي: كان لتأثير المذهب الشافعي وانتشاره في اليمن دورٌ كبيرٌ في انحسار المذهب المالكي و الحنفي، إذ بدأ المذهب الشافعي في الظهور منذ المائة الثالثة[3] وانتشر في اليمن على حساب بعض المذاهب في مناطق الجند والمعافر[4] وكذا على حساب المذهب المالكي الذي تراجع إلى تهامة[5] وقد شهد المذهب الشافعي تطوراً متسارعاً فيما بعد القرن الثالث حيث تكونت له مدرسة مستقلة في نهاية القرن الرابع في قرية سهفنة وانتشر بتأثير من رواد هذه المدرسة واستحوذ على غيره من المذاهب الصغيرة[6] ويرجع السبب في انتشاره في اليمن إلى تغلبه على مكة والمدينة وقيام طلاب العلم من أهل اليمن بنقله عند عودتهم من رحلات الحج[7] وهذا الدور الذي قام به طلاب العلم والعلماء الوافدون إلى اليمن من نقل ونشر أراء

(1) المرجع السابق، ص227.
(2) المرجع نفسه ، ص181.
(3) طبقات فقهاء اليمن ، ص170.
(4) أحسن التقاسم، المقدسي، ص96.
(5) المصدر السابق، ص96.
(6) طبقات فقهاء اليمن، ص88-89.
(7) الحياة العلمية في اليمن، الشجاع، ص181.

المذهب الشافعي وكتبه قد أشارت إليه المصادر اليمنية حيث ذكرت عدداً كبيراً من علماء اليمن ممن أسهموا في نشر الذهب الشافعي في اليمن[1]

د–تعلق أهل اليمن بآل البيت: كان لتأثير الدعوى لآل البيت في اليمن الأثر الأكبر في تراجع المذاهب السنية أمام الدعوة الإسماعيلية والزيدية التي اتخذت من الدعوة لآل البيت محوراً لإقامة دولتها في اليمن، وقد فشل مشروع الإسماعيلية عند وفاة منصور اليمن سنة 302هـ وعلي بن الفضل في العام نفسه، إلا أن مشروع الدولة الزيدية استمر وتغلغل في اليمن بفضل ارتباط همدان بالإمام علي بن أبي طالب[2] وقد أدى تعلق أهل اليمن بآل البيت إلى سعي خولان إلى دعوة الإمام الهادي إلى الحق ودخوله صعدة سنة 284هـ[3] بالإضافة إلى تعلق أهل اليمن وارتباطهم بمذاهب أهل البيت الشيعية، فقد ارتبطت بعض المناطق بآل البيت من أهل السنة الذين كانوا على المذهب الشافعي وأصبح لهذه الأسرة العلمية دور كبير في نشر المذهب الشافعي وخصوصاً في تهامة وحضرموت، ففي تهامة أسهمت أسرة بني عقامة في نشر المذهب الشافعي فقال عنهم ابن سمرة[4] "هم الذين نصر الله بهم مذهب الشافعي بتهامة"، وكذلك أسرة الفقيه المهاجر أحمد بن عيسى بن محمد الحسن (ت345هـ) الذي دخل حضرموت وأسهمت أسرته في نشر المذهب الشافعي هناك ومن بعده تولى الدعوة أولاده[5] وكان لارتباط أهل اليمن ومحبتهم لآل البيت أثر كبير في انتشار المذاهب المرتبطة بهم على شقيها الشيعي والسني إذا ما علمنا أن المذهب الشافعي يمثل اتجاه آل البيت المعتدل (السني).

(1) المذهب الشافعي في اليمن من القرن الرابع الى القرن السابع الهجري والعاشر– الثاني عشر الميلادي، جمال عبدالحبيب عبد القوي الكلدي، دار الوفاق للدراسات والنشر، عدن،2011م، ص 149،176.

(2) هذا الارتباط بسبب إسلام همدان كلها في يوم واحد عندما بعث رسول الله الإمام علي إليهم حوالي سنة 8هـ، اليمن في صدر الإسلام، عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع، دار الفكر، دمشق 1408هـ/ 1987م، ص201.

(3) الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة 429-626هـ/1036-1228م،محمد عبده السروري، اصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء،2004،ص621.

(4) طبقات فقهاء اليمن، ص241.

(5) المذهب الشافعي في اليمن، الكلدي، ص152-153.

النتائج والتوصيات:

- انتشر المذهب المالكي في المغرب الإسلامي خلال النصف الثاني من القرن الثاني الهجري وهي الفترة نفسها التي شهدت فيها اليمن انتشار المذهب المالكي، وكان لتلاميذ الإمام مالك في كلا القطرين الدور الرئيسي في انتشار المذهب.

- علي بن زياد التونسي أول من أدخل المذهب المالكي إلى المغرب الإسلامي وعرف به وتطور هذا المذهب وأتسع وترسخت جذوره على يد الإمام سحنون خلال أوائل القرن الثالث، فيما كان لموسى بن قرة ومحمد بن الشروس وعلي بن محمد ذي همدان دور في انتشار المذهب المالكي في اليمن ويعد الأخير رائد المذهب باليمن.

- شكلت القيروان وتونس والمغرب الأقصى (فاس) والأندلس أهم المراكز العلمية للمذهب المالكي في المغرب الإسلامي، بينما كانت صنعاء وعدن وتهامة ووصاب أهم المراكز العلمية للمذهب المالكي في اليمن.

- شهدت بلاد الإسلام خلال أواخر القرن الثالث قيام الدعوة الإسماعيلية (الفاطمية) وتمكنت من إقامة دولتها في أفريقية سنة 296هـ وانتقلت إلى مصر سنة 362هـ إلا أنه طيلة حكمها لأفريقية قد صمد المذهب المالكي ودعاته أمامها رغم معاداتها لذا المذهب السني، وقد ساهمت هذه المقاومة في تثبيت مداميك المذهب المالكي في المغرب الإسلامي، فيما اهتز المذهب المالكي عند ظهور الدعوة الإسماعيلية في اليمن سنة 268هـ على يد علي بن الفضل والحسن بن حوشب بعد أن كان أقدم المذاهب انتشاراً في اليمن إلا أنه تراجع خلال هذه الفترة تحت ضغط الإسماعيلية والزيدية.

- لعب العامل السياسي دوراً أساسياً في انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي وخصوصاً في الأندلس والمغرب الأقصى وكذا في أفريقية عندما تولي الإمام سحنون القضاء، وكذا في عهد آل زيري، وقد كان لعلماء المذهب المالكي دوراً سياسياً مهماً في المجتمع المغربي كقادة ورؤساء للمجتمع أسهموا في مقاومة النفوذ الفاطمي والصمود أمامه، فيما لم يجد المالكية في اليمن أية دعم سياسي من أي جهة سياسية وأدى قيام دول ذات نزعة طائفية في اليمن كالإسماعيلية والزيدية إلى تراجع المذهب المالكي بعد أن كان منافساً قوياً للمذهب الحنفي وله الغلبة.

- كان للعامل الفكري ممثل في الرحلة لطلب العلم وكذا نشاط تلاميذ الإمام مالك في الدعوة إلى مذهبه وشخصيته الإيجابية دور فعال في انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي ومن ثم تجذره وترسخه في المجتمع المغربي، ولعبت الرحلة الدور نفسه في انتشار المذهب المالكي في اليمن بتأثير من مكة والمدينة المجاورة جغرافياً لليمن، شهدت اليمن ازدهارا علمياً للمذهب المالكي خلال القرن الثاني إلا أن دور تلاميذ مالك في اليمن كان سلبياً إذ لم تشر المصادر إلى طبقة أخرى من علماء المالكية بعد الجيل المؤسس للمذهب تتولى مسألة نشر المذهب والمدافعة عنه مما أدى إلى انحساره وتراجعه خلال القرن الرابع إلى تهامة نتيجة لأسباب سياسية، وكذا لانتشار المذهب الشافعي منذ القرن الثالث على حسابه وفي المناطق نفسها التي انتشر فيها المذهب المالكي.

- كان للعامل الاجتماعي من تشابه البيئتين الاجتماعية للمغرب والمدينة وملاءمة المذهب المالكي للواقع الاجتماعي في المغرب والعلاقة الحميمية التي ربطت أهله بشخصية الإمام مالك أثر اجتماعي كبير في انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي، فيما كان لتأثير آل البيت في المجتمع اليمني دور أساسي في انتشار مذاهبهم في اليمن وأبرزها الزيدية والإسماعيلية ،كما نحا الاتجاه السني في اليمن (الشافعية) منحى آل البيت بارتباطه بأسر سنية شافعية وخصوصاً في تهامة وحضرموت.

التوصيات:

يرى الباحث ضرورة الاهتمام بالمذهب المالكي، ودراسته في بلاد المغرب الإسلامي كمظهر حضاري يمثل الخصوصية الثقافية لهذا الإقليم و كإرث حضاري مشرق ومجيد للمغرب من خلال:

- استمرار إقامة المؤتمرات والندوات حول المذهب ومؤسسية وعلمائه ومؤلفاته في مختلف مناطق المغرب الإسلامي.

- تشجيع الباحثين والمهتمين بدراسة المذهب المالكي في مختلف الأقطار الأخرى خلال مختلف العصور والمراحل (دراسة مقارنة) لمعرفة جوانب القصور والإخفاق التي أدت إلى تراجع المذهب المالكي وخصوصاً في الجزيرة العربية ومنها اليمن.

إقامة الندوات التعريفية وورش العمل حول المذهب المالكي في اليمن والعمل مع الجامعات اليمنية والجهات ذات العلاقة في اليمن لتتبع مسار المذهب وأسباب انكفائه وتقديم صورة أفضل عن تاريخ المذهب المالكي وعلمائه في اليمن التي يجهلها بعض الناس.

المصادر المرجع :

1. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، محمد بن أحمد البشاري المقدسي، مطبعة بريل، ليدن، هولندا،ط2،1906م .
2. الأزهار العطرة الأنفاس بذكر بعض محاسن قطب المغرب وتاج مدينة فاس،فاس،1307هـ/1889م.
3. أوجز المسالك إلى موطأ مالك، محمد زكريا الكاندهلوي المدني، تح:تقي الدين الندوي، دار القلم،1424هـ/2003م.
4. بدر الدين أبو عبدالله الحسين بن عبدالله ، تحفة الزمن في تاريخ اليمن، تح:عبدالله الحبشي، منشورات المدينة–دار التنوير ، بيروت،1986م/1407هـ.
5. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذارى المراكشي، تح: ج. س، كولان، إ.ليفي بروفنال، الدار العربية للكتاب، ط3، ليبيا، تونس.
6. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ترجمة:محمود فهمي حجازي، المملكة العربية السعودية، 1403هـ/1983م.
7. تاريخ التشريع الإسلامي، محمد بك الخضري، دار الكتب العلمية، بيروت،ط9،1390 هـ/1970م.
8. تاريخ الدعوة الإسماعيلية، مصطفى غالب، دار الأندلس، ط2، 1965م.
9. تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة .
10. تاريخ ثغر عدن، أبو محمدعبدالله بن الطيب بامخرمة، منشورات المدينة، صنعاء، دار التنوير بيروت،1406هـ/1986م.
11. تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي، تح: إبراهيم الأبياري، القاهرة،ط 2، 1989م.
12. تاريخ مدينة صنعاء، أحمد بن عبدالله الرازي، تح:حسين العمري،عبدالجبار زكار، بيروت،1974م.

13. تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تح :محمد الطالبي، تونس ، 1968م.

14. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مالك،أبو الفضل القاضي عياض:تح:أحمد بكير محمود، بيروت،1387هـ/1967م.

15. جذوة المقتبس، أبو عبد الله محمد، تصحيح، محمد بن تاويت الطنجي، القاهرة، د.ت.

16. الجرح والتعديل ، بن أبي حاتم أبو محمد عبدالرحمن الحنبلي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية،بيروت.

17. الجواهر الأكليلية في أعيان علماء ليبيا من المالكية، ناصر الدين محمد الشريف، دار البيارق.

18. جمهرة أنساب العرب، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، راجعه وأشرف الناشر محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت، 1998م.

19. جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس،علي الجزنائي،الرباط،1387هـ/1967م.

20. الحياة العلمية في اليمن خلال القرنين الثالث والرابع ، عبد الرحمن عبالواحد الشجاع،إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء،2004م.

21. الدرر البهية والجواهر النبوية،الشريف إدريس بن أحمد الفضيلي الحسني، تح:أحمد بن المهدي العلوي و مصطفى بن أحمد العلوي،1420هـ/1999م.

22. رياض النفوس في طبقات علماء القيروان، وافريقية،أبو بكر المالكي، تح: حسين مؤنس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م.

23. السلوك في طبقات العلماء والملوك ، بهاء الدين يوسف بن يعقوب الجندي، تح:حمد علي الأكوع، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء،1403هـ/1983م.

24. صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسمى تاريخ المستبصر، جمال الدين يوسف بن يعقوب ابن المجاور، تح:اوسكر لوفجرين، منشورات المدينة،1407هـ/1986م.

25. طبقات فقهاء اليمن ، عمر بن علي ابن سمرة الجعدي، ت:فؤاد سيد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة،1377هـ/1956م.

26. العبر وديوان المبتداء والخبر في أخبار العرب والعجم البربر، عبد الرحمن ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1960م.

27. قرة العيون بأخبار اليمن الميمون،عبدالرحمن بن علي الديبع، تح:محمد بن علي الأكوع، مطبعة السعادة،1409هـ/1988م.

28. مالك حياته وعصره آراؤه الفقهية، محمد أبو زهرة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ط2، د.ت.

29. مباحث في المذهب المالكي بالمغرب،عمر الجيدي، طبع في المغرب، 1993م.

30. محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في المغرب الإسلامي،عمر الجيدي، الدار البيضاء، منشورات عكاظ، 1987م.

31. المدارس الإسلامية في أفريقية، ابن حمده، تونس، 1986م.

32. المذهب المالكي النشأة والمواطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي، محمد عز الدين الغرياني، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 2009م.

33. المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، نجم الدين الهنتاتي، دار تبر الزمان، تونس، 2004م.

34. المسالك والممالك، أبو عبيد البكري، تح : أدريان فان ليوفن، واندري فيري، تونس، 1992م.

35. المغرب في حلي المغرب،أبوبكر المالكي،تح:شوقي ضيف،دار المعارف،القاهرة،1978م.

36. مقدمة ابن خلدون،عبدالرحمن ابن خلدون، تح:حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة،1425هـ/2004م.

37. ندوة الإمام مالك أمام دار الهجرة، عباس الجراري، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف، فاس، 1980م.

38. نفح الطيب، أحمد المقري، تح: إحسان عباس بيروت، 1388هـ/1968م.

39. وحدة المغرب المذهبية خلال التاريخ، عباس الجراري، الرباط، 1976م.

40. اليمن في صدر الإسلام، عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع، دار الفكر، دمشق 1408هـ/ 1987م.